

تبحث العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن فرص استثمارية جديدة، ورغم أن هناك منات الفرص حول تلك المنشآت إلا أنها لا تعرف كيف تصل إليها أو أين هي هذه الفرص؟ ويعود ذلك إلى افتقاد التكامل بين المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد استطاع المنتدى الثالث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة الذي نظمته غرفة الشرقية مؤخراً أن يوجد هذا التكامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة حيث تم خلال المنتدى طرح عدد كبير من الفرص الاستثمارية في الصناعات الغذائية للصناعات الكبيرة والتي تستوردها المنشآت الكبيرة من الخارج وتسعى إلى تصنيعها محلياً.



د. نبيل محمد شلبي*

الاستثمار في قطرة ماء

ضمن مشروعات مستقبلية لمياه نهري دجلة والفرات.

- إيران- العراق اللذان يتنافسان على شط العرب، ملتقى دجلة والفرات.
- مصر- السودان- إثيوبيا حول مياه النيل.
- مصر- السودان- ليبيا- تشاد- النيجر التي يدور بينها خلاف على حقل مائي جوفي بعمق ٨٠٠ متر. وتريد ليبيا استثماره لشق نهر صناعي لتمد

■ **حروب ونزاعات نقص المياه تهدد ثلثي سكان العالم في العام ٢٠٥٠.**

■ **الفرص الاستثمارية في مشروعات الماء والكهرباء، حوالي ٣٠ مليار ريال للفترة من ٢٠٠٤م وحتى ٢٠١٠م**

وقد استعرضنا قبل ذلك الفرص التي طرحتها مجموعة الزامل وكذلك الشركة السعودية للكهرباء أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي زادت على ٢١٧ مليون ريال سنوياً، وستعرض هنا فرصاً استثمارية في مؤسسة عملاقة أخرى حيث نسلط الضوء على مجال تحلية المياه. ولا يخفى على أحد أهمية الاستثمار في مجال المياه، فضلاً عن كونها من القطاعات

بذلك سواحلها بالمياه العذبة.

- زامبيا- بوتسوانا- زيمبابوي- موزمبيق حول تقاسم مياه نهر السنغال.
- الهند- باكستان حول استثمار نهر الأندوس.
- الهند- بنغلاديش حول دلتا نهري الغانج وبراهماپوتري.
- أوزبكستان- كازاخستان- قرغيزستان- طاجيكستان حول نهر آمو داريا وسير داريا وبحر أورال.
- المجر- سلوفاكيا حول محطة غابسيكوفو لتوليد الكهرباء الواقعة على نهر الدانوب.
- صربيا وكرواتيا بسبب «النقص المحلي» للمياه و«تحويلات التلوث» إلى نهري الدانوب والساف.

الاستراتيجية للاستثمار في المملكة، يرى البعض أن الحروب القادمة سوف تكون بسبب ندرة المياه، وقد رأت مؤسسة الاستشارات الدولية «برايس- ووترهاوس- كوبرز» أن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه الذي يتوقع أن يطال «قرابة ثلثي سكان العالم في العام ٢٠٥٠». أما المناطق الأكثر عرضة للتهديد فهي الشرق الأوسط. وقد كتبت المؤسسة المذكورة أن «ثلثي المياه المستهلكة في إسرائيل تأتي من الأراضي المحتلة وقرابة نصف المنشآت المائية الإسرائيلية تقع في مناطق لم تكن ضمن حدودها قبل عام ١٩٦٧م. وأضافت أن هناك عشر مناطق أخرى بالعالم تشكل موضع خلاف قابل لأن يتحول إلى نزاع وهي:

- تركيا- سوريا- العراق بسبب السدود التركية التي بنيت فعلاً أو تدخل

المشروع	تكاليف الإنشاء (مليار ريال)	السعة الإنتاجية		طرح المشروع	بداية إنتاج الوحدة الأولى
		ماء (متر مكعب يوماً)	كهرباء (ميغاوات)		
الشعبية (المرحلة الثالثة)	٩	٨٨٠,٠٠٠	٩٠٠	٢٠٠٤/٧/٢١م	٢٠٠٩/٢/٥م
الشقيق (المرحلة الثانية)	٤,٥	٢١٢,٠٠٠	٨٥٠	الربع الرابع ٢٠٠٥	الربع الثاني ٢٠١٠
رأس الزور	١١,٢٥	٨٠٠,٠٠٠	٢٥٠٠	الربع الثاني ٢٠٠٦	الربع الثالث ٢٠١٠
الجبيل (المرحلة الثالثة)	٥,٢٥	٣٤٠,٠٠٠	١١٠٠	الربع الرابع ٢٠٠٦	الربع الرابع ٢٠١٠

(١)

المشروع	المدن المستفيدة	طول-قطر خط الأنابيب
الشعبية (٢)	جدة	٨٠ كلم - ٦٠ بوصة
	مكة	١٠٩ كلم - ٧٦ بوصة
	الطائف	١١٢ كلم - ٨٠ بوصة
الشقيق (٢)	بعض محافظات منطقة عسير وجازان	٨٣٥ كلم تقريباً - الأقطار تتراوح من ١٤ إلى ٥٦ بوصة
	رأس الزور	٩٨٤ كلم - ٦٨/٦٤ بوصة
الجبيل (٣)	الدمام	١١٠ كلم - ٦٨ بوصة
	القطيف	
	صفوى	
	سيهات	
	رأس تنورة	
الجبيل		

(٢)

إجمالي مخزون المؤسسة	٢٧٨,٣٤٤ صنف
عدد الأصناف القابلة للتصنيع المحلي	٨٩,٠٠٠ صنف
نسبة الأصناف القابلة للتصنيع المحلي	٣١%
المعدل السنوي للاستثمار في مجال تصنيع قطع الغيار	١٢٠ مليون ريال

(٣)

ألا ترى أخي القارئ أن الاستثمار في المياه بل قل في «قطرة ماء» يعد من الفرص الواعدة بالمملكة، وأخيراً نجد أنفسنا أمام سؤال مهم وهو هل تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تفي باحتياجات المنشآت الكبيرة خاصة أن المؤسسة العامة لتحلية المياه وحدها وفرت فرصاً بأكثر من ٣٠ مليار ريال خلال الفترة من ٢٠٠٤م وحتى ٢٠١٠م، وهل تظل المنشآت الصغيرة والمتوسطة تبحث عن فرص استثمارية أم تدخل في مشروعات تكاملية مع المنشآت الكبيرة؟ أعتقد أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة أمامها فرص كبيرة للاستثمار ربما تكون نقطة انطلاق للنماء والوصول بحجمها تدريجياً إلى مستوى المنشآت الكبيرة.

* مستشار تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وبالعودة إلى المملكة نجد أن المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة قد بلغ عدد محطاتها ٣٠ محطة تنتج أكثر من ٣,٤ مليون متر مكعب يومياً كما تنتج طاقة كهربائية تربو على ٥١١٤ ميغاوات، ويبلغ طول الأنابيب أكثر من ٣ آلاف كيلو متر، وعدد العاملين ١٠٢٥٧ عاملاً وبلغت ميزانيتها لعام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ حوالي ٢,٤ مليار ريال.

وقد وضعت المؤسسة رؤية جديدة لها وهي «الريادة في إنتاج ونقل المياه المحلاة من البحر» أما رسالتها فهي «مواجهة الطلب على المياه المحلاة في المملكة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاستثمار الفعال في الموارد البشرية والمادية». ونرى الفرص الاستثمارية التي تعرضها المؤسسة من خلال أربعة مجالات هي:

أولاً: الفرص الاستثمارية في المشروعات المشتركة، حيث يبلغ حجم الاستثمار لإنشاء المحطات المشتركة لإنتاج الماء والكهرباء حوالي ٣٠ مليار ريال للفترة من ٢٠٠٤م وحتى ٢٠١٠م. وتعد هذه المشروعات فرصة استثمارية حقيقية للمنشآت الاقتصادية العالمية والمحلية بكل مستوياتها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في مجالات متعددة منها التمويل والأعمال الاستشارية والتصاميم والأعمال الهندسية والإنشاء والأعمال المدنية والتشغيل والصيانة وخدمات الصيانة وتمويل المواد والمعدات وقطع الغيار. ويحدد الجدول رقم ١ مواقع وتكاليف وساعات المشاريع الاستثمارية المشتركة في الماء والكهرباء.

ثانياً: الفرص الاستثمارية في مشاريع نقل المياه من المشاريع المشتركة، حيث يبلغ حجم الاستثمار لإنشاء مشاريع نقل المياه حوالي ١٣,٧ مليار ريال تقريباً في الفترة من ٢٠٠٤م وحتى ٢٠٠٩م بأطوال وأقطار مختلفة، وتعد هذه المشاريع فرصة استثمارية كبيرة في مجال تصميم وتوريد وتنفيذ خطوط الأنابيب ومحطات الضخ والمعدات والخدمات المساندة اللازمة كما يتضح من الجدول رقم ٢ الذي يوضح مواقع وأطوال المشاريع الاستثمارية المقترحة لنقل مياه التحلية.

ثالثاً: الفرص الاستثمارية في المشاريع القائمة بالمؤسسة وتنقسم إلى قسمين عقود الصيانة وعقود الخدمات، حيث يبلغ المعدل السنوي لحجم الاستثمار في هذا المجال ما يقارب من ٢٥٠ مليون ريال، ويشتمل على برامج الإعمار، الصيانة الدورية، العمرات الشاملة، تركيب أجهزة ومعدات جديدة، نقل الوقود، المواد الكيماوية وخدمات أخرى.

والقسم الثاني تأمين المواد وقطع الغيار والمستهلكات، حيث يبلغ المعدل السنوي لحجم الاستثمار في هذا المجال ما يقارب من ٣٠٠ مليون ريال، ويشتمل على تأمين قطع الغيار الميكانيكية والكهربائية والأجهزة والأغشية والمستهلكات والمواد العامة.

رابعاً: الفرص الاستثمارية في مجال تصنيع قطع الغيار، فقد أولت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة اهتماماً بالغا بفتح المجال للمصانع المحلية بالمملكة للاستثمار في مجال تصنيع قطع الغيار محلياً وقد أنجزت عدة خطوات في ذلك، وتم إعداد خطة استراتيجية لهذا الغرض حيث بلغ المعدل السنوي للاستثمار في تصنيع قطع الغيار فقط ما قيمته ١٢٠ مليون ريال والرقم مرشح للتصاعد خلال الفترة المقبلة حيث يبلغ ٣١% من إجمالي مخزون المؤسسة والبالغ ٢٧٨ ألفاً و٣٤٤ صنفاً، كما يتضح من الجدول رقم ٣